الأمم المتحدة

A/73/440

الجمعية العامة

Distr.: General
17 October 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٩٥ من جدول الأعمال

صون الأمن الدولي – علاقات حسن الجوار والاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة (انظر المرفق) موجهة إلى ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، من وزير خارجية جمهورية مقدونيا، نيكولا ديميتروف، تتعلق بالتوقيع على اتفاق بين جمهورية مقدونيا والجمهورية الهيلينية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٩٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) تانيا **دينيفسكا**
القائمة بالأعمال بالنيابة

241018 221018 18-17329 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً لدى الأمم المتحدة

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقعت جمهورية مقدونيا والجمهورية الهيلينية اتفاقًا لتسوية الخلاف الناشئ بينهما بشأن الاسم الذي تتخذه شراكة استراتيجية بين البلدين وبشأن إنشاء هذه الشراكة.

ويمثل الاتفاق فرصة تاريخية لتجاوز خلاف بشأن الاسم أثقل كاهل العلاقات بين الجارتين لأكثر من ربع قرن وأعاق عملية انضمام جمهورية مقدونيا إلى الهيكليات الأوروبية والأوروبية – الأطلسية.

وقد استرشدت هذه العملية بالالتزامات المقطوعة لحل الخلافات عملا بقراري مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ و ٨٤٥ (١٩٩٣) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وكذلك المادة ٥ من الاتفاق المؤقت المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وروعي أيضا قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٤٧ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

وقد دخلت الحكومتان في عملية التفاوض بإدراك تام لأهمية هذه القضية وحساسيات كل بلد في هذا الشأن، ومع احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقواعدهما في الوقت ذاته. واسترشدنا أيضا بضرورة تعزيز السلام والاستقرار والأمن، وتعزيز التعاون في جنوب شرق أوروبا، وتعزيز مناخ من الثقة وعلاقات حسن الجوار في المنطقة.

ولكن الأهم من ذلك هو أننا نهدف، بحكم الجيرة الطيبة، إلى حل النزاع بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ووأد الخلاف نهائيًا بشأن الاسم وكذلك أي مواقف عدائية قد تستمر.

وهذا ما تطلب بالفعل إرادة وعزيمة سياسيتين قويتين لإيجاد حل يقبله الطرفان ويطيقانه للتوصل إلى اتفاق يحمي المصالح الوطنية لكليهما ويضمنها.

ويتعلق الاتفاق، أولاً وقبل كل شيء، بإحلال السلام والاستقرار وتعزيزهما، وبحسن الجوار والصداقة، وبتسوية المشاكل وتمهيد السبل من أجل رخاء شعبنا وازدهار دولتينا والمنطقة. وأما نحن، فلا شك في أننا نراه تكرارًا للتأكيد على كياننا كدولة وعلى أمتنا وهويتنا المميزة.

وتشعر الحكومة بالامتنان للدعم القوي الذي تلقته من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، من خلال المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثه الشخصي ماثيو نيميتز. وكما أكد الأمين العام أنطونيو غوتيريش، اتخذ الجانبان خطوة كبرى نحو حل خلافهما بالتوقيع على الاتفاق في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

وقد رحبت الغالبية العظمى من المجتمع الدولي وشركائنا وأصدقائنا بالاتفاق باعتباره اتفاقا تاريخيا. ويُنظر إليه على نطاق واسع ليس كفرصة كبيرة للبلدين والشعبين فحسب، وإنما أيضا كنقطة تحول لفتح صفحة جديدة من التعاون في المنطقة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تنفيذه سيعود بالنفع على البلدين ومنطقتنا وعلى أوروبا ككل. وعلى وجه الخصوص، سيمهد الطريق أمام بلدي والمنطقة بأسرها نحو المستقبل الأوروبي.

وبغية كفالة بدء نفاذ الاتفاق فإنه ينص على سلسلة من الخطوات تحكمها شروط متبادلة ويتعين على الجانبين اتخاذها. وقد نفذ الجانبان بالفعل خطوات معينة على النحو المتفق عليه. وتتعهد حكومة جمهورية مقدونيا تعهدا تامًا بتنفيذ نصيبها من الالتزامات. كما عقدت جارتنا، الجمهورية الهيلينية، بقوة العزم نفسه.

وبينما لا يزال أمامنا الكثير من الخطوات قبل تنفيذ الاتفاق بالكامل، تتوقع حكومة بلدي أن تتعهد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع شركائنا وأصدقائنا والأطراف المهتمة بتقديم دعمها الكامل.

(توقيع) نيكولا **ديميتروف**